الأمم المتحدة

A/68/438/Add.1

الجمعية العامة

Distr.: General
12 December 2013
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والستون

البند ١٩ (أ) من جدول الأعمال

تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

تقرير اللجنة الثانية*

المقرر: السيدة جولييت **هاي** (نيوزيلندا)

أولا – مقدمة

١ – عقدت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ١٩ من جدول الأعمال (انظر A/68/438، الفقرة ٢). وتم اتخاذ إجراء بشأن البند الفرعي (أ) في الجلستين الخامسة والثلاثين والحادية والأربعين، المعقودتين في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر و ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ويرد سرد لنظر اللجنة في البند الفرعي في المحضرين الموجزين ذواتي الصلة (A/C.2/68/SR.35 و 41).

ثانيا – النظر في مشروعي القرارين A/C.2/68/L.33 و A/C.2/68/L.62

٢ – في الجلسة الخامسة والثلاثين، المعقودة في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، قام ممثل فيجي، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، بعرض مشروع القرار المعنون ”تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية

* يصدر تقرير اللجنة الثانية بشأن هذا البند في ١١ جزءا، تحت الرمز A/68/438 و Add.1-10.

171213 171213 13-61728 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المستدامة“ (A/C.2/68/L.33)، وفيما يلي نصه:

”**إن الجمعية العامة،**

”**إذ تشير** إلى قراراتها ١٩٩/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٢٢٦/٥٦ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٢٥٣/٥٧ و ٢٧٠/٥٧ ألف المؤرخين ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢٧٠/٥٧ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ و ٢٣٦/٦٤ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ١٥٢/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ١٩٧/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ و ٢٨٨/٦٦ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢، وإلى قراراتها ٢٠٣/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ و ٢٩٠/٦٧ المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠١٣ و ١/٦٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ وسائر القرارات ذات الصلة بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة،

”**وإذ تشير أيضا** إلى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية وجدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ) والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“، وتوافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري والوثيقة الختامية للاجتماع الخاص لمتابعة الجهود المبذولة صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية،

”**وإذ تشير كذلك** إلى الالتزام الوارد في برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا (برنامج عمل اسطنبول) بمساعدة أقل البلدان نمواً في جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة،

”**وإذ تشير** إلى برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية والإعلان المتعلق ببرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية والتقدم المحرز في تنفيذه والمبادرات المتخذة لتنفيذه في المستقبل واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية والوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض تنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية،

”**وإذ تشير** إلى قرارها ٦٧/٢٩٠ الذي قررت فيه أن تخصص اجتماعات المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وقتا كافيا لمناقشة التحديات التي تواجهها البلدان النامية، بما فيها أكثر البلدان ضعفا، ولا سيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الأفريقية في مجال التنمية المستدامة بهدف تعزيز المشاركة وتنفيذ الالتزامات وأن تأخذ في الاعتبار التحديات التي تنفرد في مواجهتها البلدان المتوسطة الدخل في تحقيق التنمية المستدامة، وكررت فيه تأكيد ضرورة أن يدعم المجتمع الدولي بأشكال شتى وبالقدر الكافي الجهود التي تبذلها البلدان المتوسطة الدخل بما يراعي احتياجات تلك البلدان وقدرتها على تعبئة مواردها الداخلية،

”**وإذ تسلم** بأن القضاء على الفقر أعظم تحد يواجهه العالم اليوم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، وبخاصة بالنسبة للبلدان النامية، وأنه على الرغم من أن كل بلد مسؤول في المقام الأول عن تحقيق تنميته المستدامة وعن القضاء على الفقر فيه وأنه لا يمكن التشديد بالقدر الكافي في هذا الصدد على أهمية دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، فإن اتخاذ تدابير محددة على نحو متضافر على جميع الصعد أمر لازم لتمكين البلدان النامية من تحقيق أهدافها في مجال التنمية المستدامة بما يتسق مع الغايات والأهداف المتفق عليها دوليا المتصلة بالفقر، بما فيها الغايات والأهداف الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ والنتائج ذات الصلة بالموضوع لمؤتمرات الأمم المتحدة الأخرى وإعلان الأمم المتحدة للألفية،

”**وإذ تعيد تأكيد** ضرورة مواصلة تعميم مراعاة التنمية المستدامة في جميع المستويات عن طريق تحقيق التكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإقرار بالصلة التي تربط بينها، وصولا إلى تحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها، وإذ تكرر تأكيد أن التنمية المستدامة عنصر أساسي في الإطار الشامل للأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة،

”**وإذ تعيد أيضا تأكيد** الالتزام بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، بما في ذلك الأهداف والغايات المحددة زمنيا وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وإذ تعيد كذلك تأكيد الأهداف الأخرى المتفق عليها دوليا في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية منذ عام ١٩٩٢ والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة،

”**وإذ تنوه** بالقرار الذي اتخذته بشأن استعراض تنفيذ قرار الجمعية العامة ٦١/١٦ المتعلق بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وخاصة الفقرة ١١ (هـ) منه التي تقرر فيها أن يعقد سنويا جزء يتعلق بالتكامل يقرر المجلس توقيته وطرائقه؛ وأن تكون المهام الرئيسية لهذا

الجزء توحيد جميع إسهامات الدول الأعضاء وهيئات المجلس الفرعية ومنظومة الأمم المتحدة وغيرها من الجهات المعنية وتعزيز التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة على نحو متوازن؛ وأن يجمع الجزء المتعلق بالتكامل الرسائل الأساسية الواردة من منظومة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمتعلقة بالموضوع الرئيسي ويعد توصيات عملية المنحى للمتابعة تراعى فيها ضرورة تفادي الازدواجية بين مداولاته ومداولات المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة؛

”**وإذ تشير** إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي اختتام أعمال لجنة التنمية المستدامة في دورتها العشرين، وإذ تلاحظ أن الدورة الأخيرة للجنة قد عقدت في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣،

”١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؛

”٢ - **تحيط علما أيضا** بالموجز الذي أعده رئيس الجمعية العامة عن الجلسة الافتتاحية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة التي عقدت في نيويورك في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣؛

”٣ - **تعيد تأكيد** الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة ’المستقبل الذي نصبو إليه‘ وتحث على التعجيل بتنفيذ ما جاء فيها؛

”٤ - **تكرر تأكيد** القرار الوارد في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بالدعوة إلى عقد مؤتمر دولي ثالث معني بالدول الجزرية الصغيرة النامية في عام ٢٠١٤، وتكرر في هذا الصدد دعوتها المجتمع الدولي والكيانات المعنية في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى والجهات المعنية الأخرى إلى توفير الدعم اللازم لضمان نجاح المؤتمر وعمليته التحضيرية؛

”٥ - **تعيد تأكيد** قرارها ٢٩٠/٦٧ بشأن شكل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وجوانبه التنظيمية، وما قررته من أن يتولى المنتدى، تماشيا مع طابعه الحكومي الدولي الشامل، توفير القيادة السياسية وتقديم التوجيه وإصدار التوصيات في مجال التنمية المستدامة ومتابعة واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالتنمية المستدامة وتعزيز التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة بصورة كلية شاملة لعدة قطاعات على جميع المستويات ووضع خطة حية مركزة عملية المنحى تكفل أخذ التحديات الجديدة والمستجدة في مجال التنمية المستدامة في الاعتبار على النحو الملائم؛

”٦ - **ترحب** بعقد الجلسة الافتتاحية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣؛

”٧ - **تعيد تأكيد** الفقرة ٢٢ من قرارها ٦٧/٢٩٠، وتشجع في هذا الصدد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي على أن يجري، بالتنسيق مع مكتب المجلس ومكاتب اللجان المعنية التابعة للجمعية العامة، مشاورات مفتوحة وشفافة وجامعة مع أعضاء المنتدى الرفيع المستوى بشأن موضوع الدورة الأولى للمنتدى، التي ستعقد تحت رعاية المجلس، وجدول أعمالها وتنظيم عملها، بوسائل منها، حسب الاقتضاء، النظر في خيارات إضافية للتواصل، من قبيل ترشيح ميسرين من مكتب المجلس لإجراء تلك المشاورات؛

”٨ - **تحيط علما** بتقارير الأمين العام عن الخيارات المتاحة لتيسير استحداث تكنولوجيات نظيفة وسليمة بيئيا ونقلها ونشرها وعن إنشاء بنك للتكنولوجيا وآلية لدعم العلوم والتكنولوجيا والابتكار يخصصان لأقل البلدان نموا، وترحب بنتائج حلقات العمل التي نوقشت فيها هذه المسائل وتؤيد التوصيات الواردة بهذا الصدد في تقرير الأمين العام عن الخيارات المتاحة لتيسير استحداث تكنولوجيات نظيفة وسليمة بيئيا ونقلها ونشرها؛ وتقرر إنشاء آلية تيسير عالمية للتكنولوجيا تابعة للأمم المتحدة، تحت رعاية المنتدى السياسي الرفيع المستوى؛ وتقرر أيضا في هذا الشأن إنشاء فريق عامل حكومي دولي مفتوح العضوية برعاية الجمعية العامة لوضع شكل هذه الآلية وطرائق عملها؛

”٩ - **ترحب** بالوثيقة الختامية للاجتماع الخاص لمتابعة الجهود المبذولة صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي نوهت مع التقدير بالعمليات الجارية حاليا التي صدر بها تكليف في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ومنها على وجه الخصوص الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة ولجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة فضلا عن عملية إنشاء آلية تيسير للتكنولوجيا، وتكرر تأكيد الرغبة المعرب عنها في الاجتماع الخاص بأن ينتهي العمل في إطار تلك العمليات بطريقة شاملة ومتوازنة وسريعة بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ للإسهام في المفاوضات الحكومية الدولية المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وتدعو الأمين العام إلى أن يأخذ نتائج تلك العمليات في الاعتبار لدى إعداد تقريره التجميعي الصادر به تكليف في الوثيقة الختامية ذاتها، وتؤكد الحاجة إلى التآزر والاتساق والدعم المتبادل بين جميع تلك العمليات؛

”١٠ - **ترحب أيضا** بإنشاء المجلس المؤلف من ١٠ أعضاء لإطار عمل السنوات العشر للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، وتشير إلى قرارها استعراض الترتيب القاضي باعتبار المجلس الاقتصادي والاجتماعي الهيئة المؤقتة للدول الأعضاء المكلفة

بتلقي التقارير من مجلس إطار عمل السنوات العشر وأمانته، على النحو المبين بالتفصيل في إطار العمل، وتقرر تكليف المنتدى السياسي الرفيع المستوى بتلقي التقارير من مجلس إطار عمل السنوات العشر وأمانته على النحو المفصل في إطار العمل، مع مراعاة الفقرة ٢١ من القرار ٢٩٠/٦٧؛

”١١ - **تشير** إلى الفقرة ٢٠ من قرارها ٢٩٠/٦٧، وخاصة طلبها إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى أن ينظر، في عام ٢٠١٤، في نطاق التقرير المتعلق بالتنمية المستدامة على الصعيد العالمي والأسلوب المتبع في إعداده، بناء على اقتراح من الأمين العام يجسد آراء وتوصيات الدول الأعضاء والكيانات المعنية بالأمم المتحدة، بما فيها لجنة السياسات الإنمائية؛

”١٢ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن تعميم مراعاة أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة في منظومة الأمم المتحدة؛

”١٣ - **تحيط علما أيضا** بالمبادرات التي يتخذها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي حاليا لتعميم مراعاة أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة في كامل أنحائه، وتكرر تأكيد دعوة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إلى أن يبذل الجهاز مزيدا من الجهود في هذا الاتجاه، وفقا للتكليفات الحكومية الدولية ذات الصلة؛

”١٤ - **تدعو** الأمين العام، تحقيقا لهذه الغاية، إلى مواصلة العمل على إدماج أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة في أعمال جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، ومواصلة إطلاع الهيئات الحكومية الدولية المعنية، بما فيها المنتدى السياسي الرفيع المستوى، على التقدم المحرز في هذا الصدد؛

”١٥ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن التضامن بين الأجيال واحتياجات الأجيال المقبلة؛

”١٦ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار؛

”١٧ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والستين البند الفرعي المعنون ’تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة‘ في إطار البند المعنون ’التنمية المستدامة‘.

٣ - وكان معروضا على اللجنة في جلستها الحادية والأربعين المعقودة في ١١ كانون الأول/ديسمبر، مشروع قرار بعنوان ”تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ

جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة‘‘ (A/C.2/68/L.62)، الذي قدمته مقررة اللجنة على أساس مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/68/L.33.

٤ - وفي الجلسة نفسها، تلا أمين اللجنة بيانا عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/C.2/68/L.62 (انظر A/C.2/68/SR.41).

٥ - وفي الجلسة نفسها أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/68/L.62 (انظر الفقرة ٨).

٦ - وعقب اعتماد مشروع القرار، أدلى ممثلو الولايات المتحدة الأمريكية ومصر والهند ببيانات.

٧ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/68/L.62، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/68/L.33 بسحبه.

ثالثا – توصية اللجنة الثانية

٨ – توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٥٥/١٩٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و٥٦/٢٢٦ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٥٧/٢٥٣ و ٥٧/٢٧٠ ألف المؤرخين ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٥٧/٢٧٠ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ و ٦٤/٢٣٦ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ٦٥/١٥٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ٦٦/١٩٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ و٦٦/٢٨٨ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢، وإلى قرارها ٦٧/٢٠٣ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ وسائر القرارات ذات الصلة المتخذة بشأن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة،

وإذ تشير أيضا إلى قراريها ٦٧/٢٩٠ المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠١٣ بشأن شكل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وجوانبه التنظيمية و ٦٨/١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ بشأن استعراض تنفيذ قرار الجمعية العامة ٦٠/١٦ المتعلق بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ تشير كذلك إلى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[(١)] وجدول أعمال القرن ٢١[(٢)] وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١[(٣)] وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة[(٤)] وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة

---

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٣) القرار دإ-٢/١٩، المرفق.

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس – ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

جوهانسبرغ للتنفيذ)[٥] والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“[٦] وتوافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٧] وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري[٨] وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية[٩] والإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية[١٠] وإعلان ومنهاج عمل بيجين[١١] والوثيقة الختامية للاجتماع الخاص لمتابعة الجهود المبذولة صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية[١٢]،

وإذ تشير إلى برنامج عمل اسطنبول للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا[١٣]،

وإذ تشير أيضا إلى برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية[١٤] والإعلان المتعلق ببرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية والتقدم المحرز في تنفيذه والمبادرات المتخذة لتنفيذه في المستقبل[١٥] واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة

---

(٥) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

(٦) القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق.

(٧) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٨) القرار ٦٣/٢٣٩، المرفق.

(٩) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.XIII.18)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(١٠) القرار دإ-٢١/٢، المرفق.

(١١) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

(١٢) القرار ٦٨/٦.

(١٣) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، اسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (A/CONF.219/7)، الفصل الثاني.

(١٤) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بربادوس، ٢٥ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.I.18 والتصويبان)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(١٥) القرار دإ-٢٢/٢، المرفق.

النامية[١٦] والوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض تنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية[١٧]،

وإذ تعيد تأكيد الالتزام بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، بما في ذلك الأهداف والغايات المحددة المدة وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وإذ تعيد أيضا تأكيد الأهداف الأخرى المتفق عليها دوليا في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية منذ عام ١٩٩٢ والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة،

وإذ تسلم بأن القضاء على الفقر أعظم تحد يواجهه العالم اليوم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، وبخاصة بالنسبة للبلدان النامية، وأنه على الرغم من أن كل بلد مسؤول في المقام الأول عن تحقيق تنميته المستدامة وعن القضاء على الفقر فيه وأنه لا يمكن التشديد بالقدر الكافي في هذا الصدد على أهمية دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، فإن اتخاذ تدابير محددة على نحو متضافر على جميع الصعد أمر لازم لتمكين البلدان النامية من تحقيق أهدافها في مجال التنمية المستدامة بما يتسق مع الغايات والأهداف المتفق عليها دوليا المتصلة بالفقر، بما فيها الغايات والأهداف الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ والنتائج ذات الصلة بالموضوع لمؤتمرات الأمم المتحدة الأخرى وإعلان الأمم المتحدة للألفية[١٨]،

وإذ تعيد تأكيد ضرورة مواصلة تعميم مراعاة التنمية المستدامة على جميع المستويات، عن طريق تحقيق التكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإقرار بالصلة التي تربط بينها، وصولا إلى تحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها، وإذ تكرر تأكيد أن التنمية المستدامة عنصر أساسي في الإطار الشامل للأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة،

وإذ تسلم بأن القضاء على الفقر وتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة وتشجيع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة للتنمية

---

(١٦) تقرير الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بورت لويس، موريشيوس، ١٠-١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.05.II.A.4 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(١٧) القرار ٢/٦٥.

(١٨) القرار ٢/٥٥.

الاقتصادية والاجتماعية وإدارتها هي منتهى الغايات المنشودة من التنمية المستدامة والشروط الأساسية لتحقيقها،

وإذ تعيد تأكيد أهمية الحرية والسلام والأمن واحترام جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية والحق في مستوى معيشة لائق، بما يشمل الحق في الغذاء وسيادة القانون والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والالتزام عموما بإقامة مجتمعات عادلة ديمقراطية من أجل تحقيق التنمية،

وإذ تشير إلى مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلغاء لجنة التنمية المستدامة اعتبارا من اختتام دورتها العشرين والأخيرة المعقودة في ٢٠ أيلول/سبتمبر٢٠١٣[١٩]،

١ - **تعيد تأكيد** الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“[٦] وتحث على التعجيل بتنفيذ ما جاء فيها؛

٢ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة[٢٠]؛

٣ - **تحيط علما** أيضا بتقرير الأمين العام المعنون ”حياة كريمة للجميع: التعجيل بالتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والنهوض بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥“[٢١] وبتقريره عن التضامن بين الأجيال واحتياجات الأجيال المقبلة[٢٢]؛

٤ - **تشير** إلى الالتزام المعلن في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إطار الولاية المنوطة به بموجب ميثاق الأمم المتحدة، باعتباره هيئة رئيسية في المتابعة المتكاملة والمنسقة للوثائق الختامية لجميع المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وما يتصل بها من ميادين، وتسلم بدوره الرئيسي في تحقيق التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة على نحو متوازن؛

٥ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن عقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع [٢٣] وتطلب إليه أن يقود، بالتشاور مع الدول الأعضاء، عملية تنسيق أنشطة العقد

---

(١٩) قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٣/١٩.

(٢٠) A/68/321.

(٢١) A/68/202 و Corr.1.

(٢٢) A/68/322.

بالنيابة عن منظومة الأمم المتحدة اعتمادا على موارد خارجة عن الميزانية، وتدعو الدول الأعضاء وغيرها من الجهات إلى الإسهام، طواعية، في تمويل أنشطة العقد إن استطاعت ذلك؛

٦ - **ترحب** بالقرار الوارد في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بالدعوة إلى عقد مؤتمر دولي ثالث معني بالدول الجزرية الصغيرة النامية في عام ٢٠١٤، وتجدد في هذا الصدد تشجيعها المجتمع الدولي والكيانات المعنية في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى والجهات المعنية الأخرى على توفير الدعم اللازم لضمان نجاح المؤتمر وعمليته التحضيرية؛

٧ - **تعيد تأكيد** قرارها ٢٩٠/٦٧ بشأن شكل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وجوانبه التنظيمية، وترحب بالجلسة الافتتاحية للمنتدى التي عقدت برعاية الجمعية العامة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وتحيط علما بالموجز الذي أعده رئيس الجمعية العامة عن الجلسة؛

٨ - **تطلب** إلى رئيس الجمعية العامة ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي التنسيق مع مكتب المجلس ومكاتب اللجان المعنية التابعة للجمعية العامة لتنظيم أنشطة المنتدى على نحو يحقق الاستفادة من إسهامات ومشورة منظومة الأمم المتحدة والمجموعات الرئيسية والجهات المعنية الأخرى، حسب الاقتضاء، وتشجع على إجراء مشاورات موسعة بشأن تنظيم اجتماع المنتدى برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١٤؛

٩ - **ترحب** بالوثيقة الختامية للاجتماع الخاص لمتابعة الجهود المبذولة صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية[١٢] وتنوه مع التقدير بالعمليات الجارية حاليا التي صدر بها تكليف في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ومنها على وجه الخصوص الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة ولجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة، فضلا عن عملية وضع خيارات لآلية تيسير للتكنولوجيا، وتحث على إتمام العمل في إطار تلك العمليات بطريقة شاملة ومتوازنة وسريعة بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٤؛

١٠ - **تؤكد** ضرورة تحقيق التآزر والاتساق والتساند بين جميع هذه العمليات والعمليات الأخرى التي لها صلة أيضا بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

---

(٢٣) A/68/309.

١١ - **تحيط علما** بتقارير الأمين العام عن الخيارات المتاحة لتيسير تطوير التكنولوجيات النظيفة والسليمة بيئيا ونقلها ونشرها[٢٤]، وعن بنك للتكنولوجيا وآلية لدعم العلوم والتكنولوجيا والابتكار يخصصان لأقل البلدان نموا[٢٥] وترحب بحلقات العمل التي نوقشت فيها هذه المسائل وتحيط علما بالمواجيز التي أعدت عن أعمالها[٢٦] وتقرر في هذا الصدد عقد مجموعة من أربعة حوارات منظمة لمدة يوم واحد بدعم من منظومة الأمم المتحدة وتتاح المشاركة فيها للجهات المعنية، بما فيها المنظمات الدولية والإقليمية والمؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية والجامعات والمؤسسات البحثية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وذلك للنظر في الترتيبات الممكنة لإنشاء آلية تيسير تعزز استحداث التكنولوجيا النظيفة والسليمة بيئيا ونقلها ونشرها عن طريق تحديد وتناول حالات التفتت وأوجه التآزر ومجالات الازدواجية وفرص التعاون بين الآليات والعمليات القائمة، حسب الاقتضاء، وبالتالي تحسين الاتساق العام وتعزيز أوجه الترابط، وتحديد ومعالجة الثغرات طيلة دورة حياة التكنولوجيا، بدءا من البحوث وحتى الاستحداث والتجريب وتشكيل الأسواق والنقل والنشر وتعزيز الابتكار والعمل على تهيئة بيئة مواتية على جميع المستويات، بالتلازم مع احترام ولايات المؤسسات والأطر والعمليات القائمة؛ وتقرر كذلك أن ينتج عن الحوارات إعداد موجز للمناقشات وتوصيات منبثقة عنها، بشأن أمور منها طرائق ممكنة لتلك الآلية وتنظيم محتمل لها، يقدمهما رئيس الجمعية العامة إليها في دورتها الثامنة والستين ولكي تنظر فيهما الجمعية وتتخذ إجراء مناسبا بشأنهما في دورتها التاسعة والستين بهدف التوصل إلى خلاصة في هذا الشأن؛

١٢ - **ترحب** بإنشاء المجلس المؤلف من ١٠ أعضاء لإطار عمل السنوات العشر للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، وتشير إلى القرار القاضي بجواز أن يقدم المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة توصيات إلى مجلس إطار عمل السنوات العشر وأمانته، آخذا تقاريره في الاعتبار[٢٧]، وتشير أيضا إلى الفقرة ٥ من قرارها ٢٠٣/٦٧، بما في ذلك قرارها استعراض الترتيب المتعلق باعتبار المجلس الاقتصادي والاجتماعي الهيئة المؤقتة للدول الأعضاء المكلفة بتلقي التقارير من مجلس إطار عمل السنوات العشر وأمانته، على النحو المبين بالتفصيل في إطار العمل، وتقرر في هذا الصدد

---

(٢٤) A/67/348 و A/68/310.

(٢٥) A/68/217.

(٢٦) متاحة من الموقع: http://sustainabledevelopment.un.org/index.php?menu=1632.

(٢٧) انظر القرار ٢٩٠/٦٧.

استعراض هذا الترتيب المؤقت في دورتها التاسعة والستين، بعد اجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١٤؛

١٣ - **تشير** إلى قرارها أن يعزز المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الصلة بين العلوم والسياسات عن طريق دراسة الوثائق وتجميع المعلومات والتقييمات المتفرقة، في أشكال منها تقرير بشأن التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، انطلاقا من التقييمات القائمة، وتعزيز صنع القرار بالاستناد إلى الأدلة على جميع المستويات والإسهام في تعزيز العمل الجاري حاليا في مجال بناء القدرات على جمع البيانات وتحليلها في البلدان النامية، وتشير إلى طلبها أن ينظر المنتدى السياسي في عام ٢٠١٤ في نطاق تقرير بشأن التنمية المستدامة على الصعيد العالمي والأسلوب المتبع في إعداده، بناء على اقتراح من الأمين العام يجسد آراء وتوصيات الدول الأعضاء والكيانات المعنية للأمم المتحدة، بما فيها لجنة السياسات الإنمائية[٢٧]؛

١٤ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن تعميم مراعاة أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة في منظومة الأمم المتحدة[٢٨]، وتكرر دعوتها مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إلى مواصلة تعميم مراعاة هذه الأبعاد في منظومة الأمم المتحدة، وتدعو الأمين العام في هذا الصدد إلى مواصلة إطلاع الجمعية العامة، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، على ما يحرز من تقدم في هذا الصدد، وذلك لأغراض من بينها نظر المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في هذا الأمر؛

١٥ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار؛

١٦ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والستين البند الفرعي المعنون ”تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة“ في إطار البند المعنون ”التنمية المستدامة“.

---

(٢٨) A/68/79-E/2013/69.